

البند 6 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2016/6-E/1/Add.1
مسائل الموارد والمالية والميزانية
للنظر

التوزيع: عام
التاريخ: 18 مايو/أيار 2016
اللغة الأصلية: الإنكليزية

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<http://executiveboard.wfp.org>).

مذكرة من المديرية التنفيذية بشأن التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي

مقدمة

- 1- تقدّم هذه الوثيقة تعليقات المديرية التنفيذية على التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي (البرنامج) (WFP/EB.A/2016/6-E/1). وتعلّق على عمل المفتش العام ووظائف مكتب المفتش العام، وتوضّح تدابير معالجة القضايا المثارة في التقرير.
- 2- ويشير النص التالي إلى فقرات وأقسام محددة في التقرير.

التدابير والتعليقات

الفقرتان 6 و8 والملحق الأول – بيان الضمان ونهج استراتيجية الضمان

- 3- ترحب المديرية التنفيذية بالاستنتاج العام، وهو عدم وجود أي أوجه ضعف مهمة في عمليات المراقبة الداخلية والحوكمة وإدارة المخاطر، والتي كان يمكن أن يكون لها تأثير شامل على تحقيق أهداف البرنامج. وتحيط المديرية التنفيذية علماً ببعض الممارسات التي تحتاج إلى تحسين. وعلاوة على ذلك، فإن المديرية التنفيذية تدعم استراتيجية المراجعة الداخلية في البرنامج للفترة 2016-2020، والتي تتواءم مع أهداف البرنامج الاستراتيجية، والسياقات الدينامية التي يعمل فيها البرنامج، والتي تتمحور على الممارسات التطلّعية لإدارة المخاطر.

الفقرة 5 – عدم وجود أي تدخل من الإدارة

- 4- يسر المديرية التنفيذية أن تلاحظ تأكيد المفتش العام على الاستقلال، وعدم وجود أي تدخل من جانب الإدارة في تخطيط أعمال المكتب أو في الإبلاغ؛ وعدم وجود أي قيود على توفير الموارد أو غير ذلك من القضايا التي تؤثر على استقلال أنشطة الرقابة ورأي الضمان.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد M. Juneja
مساعد المدير التنفيذي
لإدارة تسيير الموارد ورئيس الشؤون المالية
رقم الهاتف: 066513-2885

السيد J. Harvey
رئيس الديوان
رقم الهاتف: 066513-2002

القسم: المراجعة الداخلية والخدمات الاستشارية؛ ونتائج المراجعة ومجالات التحسين

5- تحيط المديرية التنفيذية علماً بقيمة المساهمة المستمرة لمكتب المفتش العام في تعزيز ضوابط البرنامج والحوكمة وإدارة المخاطر. وعلى وجه الخصوص، فإن الدعم المقدم لشعبة سلسلة الإمداد بشأن تقارير لجنة السلع والنقل والتأمين عن التأمين والنقل يواصل تعزيز إدارة المخاطر الحرجة وأساليب العمل فيما يتعلق بالتأمين والنقل وشراء الأغذية. وعلاوة على ذلك، فإن الخدمات الاستشارية التي يقدمها مكتب المفتش العام لوحدة العمل التابعة للبرنامج لا تزال تعطي قيمة لتحسين العمليات والوظائف الأساسية.

6- وتسلم المديرية التنفيذية بالتحسن المعتدل العام في تقديرات المخاطر بالنسبة لمكونات المراقبة الداخلية وعمليات تكنولوجيا المعلومات، والموجزة في الجدول 4، والتي توضح جرس الإدارة على تعزيز أطر المخاطر، والتزام المنظمة بتخفيف المخاطر. ويتم تعزيز ذلك عن طريق سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وسجلات المخاطر الخاصة بالمكاتب القطرية، وسجل المخاطر المؤسسية الذي يخضع للاستعراض الدوري من جانب فريق الإدارة التنفيذية.

القسم: مواضيع رئيسية ظهرت في عام 2015 ومخاطر ناشئة حُدثت للاهتمام بها في عام 2016

7- أحاطت المديرية التنفيذية علماً بمجالات المخاطر الرئيسية في عام 2015، والمخاطر الناشئة التي حُدثت بالنسبة لعام 2016، وتشير إلى التقدّم التالي:

◀ *التحول التنظيمي والتكيف مع التغيرات المنهجية:* يدرك البرنامج بيناته التشغيلية المتغيرة، والتي تتطلب تعقيداً متزايداً في تصميم البرامج، وكفاءة الرصد والتقييم، وإبلاغ الجهات المانحة والشركاء والحكومات الوطنية. ويُعتبر تطويع النماذج التشغيلية والمالية وممارسات العمل على جانب كبير من الأهمية. وقد استهلّت المديرية التنفيذية استعراضاً للإطار المالي من أجل تنقيح هيكل ميزانية البرنامج بغية تخفيض التجزؤ الداخلي وتبسيط العمليات، وتعظيم المساعدة والشفافية. وسوف يعالج هذا التجديد أيضاً الفجوات في أطر وأدوات المقر حتى يتسنى تحديد أولويات الأنشطة والموارد الخاصة بالمكاتب القطرية على نحو أفضل. وقد ارتبط استعراض الإطار المالي بوضع الخطة الاستراتيجية للفترة 2017-2021 والسياسة الخاصة بالخطط الاستراتيجية القطرية لضمان التوافق الشامل بين النظم والبرامج. وسوف تقدّم هذه الخطة إلى المجلس التنفيذي لاعتمادها في نوفمبر/تشرين الثاني.

◀ *التحويلات القائمة على النقد:* يعالج البرنامج الفجوات في عملية الرصد عن طريق مجموعة أدوات جديدة لرصد التحويلات القائمة على النقد، والتي سوف تكون إلزامية بالنسبة لجميع المكاتب القطرية اعتباراً من يوليو/تموز. وتُعد مجموعة أدوات الرصد جزءاً من منصة البرنامج العالمية لتحقيق كفاءة وفعالية تجهيز تدفّلات التحويلات القائمة على النقد، وتوفير نتائج قائمة على الأدلة. وتشمل مجموعة الأدوات إرشادات رصد منقّحة لجمع البيانات وتجهيزها وتحليلها، وأدوات لجمع البيانات تشمل: رصد التوزيع، ورصد تجارة التجزئة، ورصد تجارة التجزئة لغير المشاركين، ورصد ما بعد التوزيع.

◀ *دور المراقبة للمكاتب الإقليمية:* إدراكاً للمستويات المتباينة للمراقبة والإشراف التي تستخدمها المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، كلفت المديرية التنفيذية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات بإجراء دراسة لهذه العمليات على نطاق المكاتب الإقليمية. وقد تم استقاء اتجاهات رئيسية ودروس مستفادة من ثلاثة مكاتب إقليمية. وسوف يفيد هذا التحليل في وضع خطة عمل لتوحيد المراقبة والضوابط الداخلية واتساقها، وتحديد المساءلة بشأنها.

◀ *تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:* يُسلم البرنامج بأن العمليات والحلول القائمة على التكنولوجيا تُعتبر حاسمة بالنسبة للاعتماد التشغيلي عن طريق تحقيق مزيد من القيمة مقابل المال، والشفافية، والمساءلة أمام أصحاب الشأن والسكان المتأثرين. ويُعتبر تحقيق قابلية التبادل التشغيلي بين نظم البرنامج العديدة لتكنولوجيا المعلومات شرطاً مسبقاً لكي يحقق

البرنامج النجاح في هذه المجالات. وقد تأكدت المديرية التنفيذية من أن الاستراتيجية المؤسسية المحدثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سوف تتصدى لهذه الأولوية التي تحركها الأعمال على نطاق ستة مجالات هي: تكنولوجيا المعلومات في حالة الطوارئ، والتحويلات القائمة على النقد، والنظم المؤسسية، والبيانات الرئيسية والتحليلات، والابتكار، وحوكمة البيانات.

القسم: تدابير المراجعة المتفق عليها

8- يسر المديرية التنفيذية أن تسلط الضوء على التقدّم المستمر في تنفيذ التدابير الخاصة بالمخاطر المتوسطة والعالية، بما في ذلك خفض التدابير قيد التنفيذ بنسبة 20 في المائة منذ عام 2015، وإجازة جميع التدابير المتفق عليها قبل عام 2014. ويتيح هذا التحسّن الكبير مساراً لكي يتبعه البرنامج في عام 2016، مع أنه تلتزم متابعة أسرع من جانب وحدات العمل التابعة للبرنامج. وتقدّر المديرية التنفيذية كذلك التركيز الاستراتيجي المحسّن لتقارير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات، والتي تهدف إلى مساعدة الإدارة في أنشطة الرقابة والتخفيف من المخاطر. وتعترف المديرية التنفيذية أيضاً بالدور القيّم الذي يقوم به المفتش العام لدعم الإدارة في تنفيذ التدابير المتفق عليها في الوقت المناسب.

القسم: قدرة المراجعة الداخلية في البرنامج

9- تثني المديرية التنفيذية على درجة التقدير العالية لقدرة مكتب المراجعة الداخلية للحسابات استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية، والتي تحدّد المتطلبات الأساسية للمراجعة الداخلية الفعّالة في القطاع العام؛ وتدعم مساهمات التقييم في وضع استراتيجية المراجعة الداخلية الجديدة للفترة 2016-2020.

القسم: نظرة إجمالية على مكتب التفتيش والتحقيق

10- تدعم المديرية التنفيذية الاهتمام الاستباقي والمحسّن من جانب مكتب التفتيش والتحقيق بالتدليس والمزاعم التي تنطوي على أعلى المخاطر بالنسبة للمنظمة. ولمعالجة هذا المجال من المخاطر العالية، والتي يتورّط فيها بائعون وأطراف ثالثة، والتدليس في عمليات الشراء، اعتمدت المديرية التنفيذية سياسة منقّحة لمكافحة التدليس والفساد. وقد استُكملت هذه السياسة بدورة إلزامية للتعلّم الإلكتروني والتدريب الموقعي على منع التدليس في مكاتب إقليمية رئيسية.

11- وتلتزم المديرية التنفيذية التزاماً قوياً بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء التدليس، والفساد، والاستغلال والاعتداء الجنسيين، وكذلك سياسة عدم التسامح إطلاقاً تجاه التحرش الجنسي في مكان العمل. وقد كفلت المديرية التنفيذية اتخاذ تدابير لتعزيز آليات الإبلاغ، وإذكاء الوعي، وتوفير التدريب الملائم بشأن هذه القضايا، بما في ذلك: دورات تدريبية إلزامية عن الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتحرش استفاد منها قرابة 7 500 موظف؛ وفريق عامل داخلي مشترك بين الشعب للنظر في إدخال تحسينات على آليات البرنامج الداخلية؛ ومشاركة البرنامج في هيئات مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك فريق لوضع إجراءات تشغيلية موحدة لآليات الشكاوى المجتمعية المشتركة بين الوكالات.

12- وترحب المديرية التنفيذية بإدراج الاستعراضات الاستباقية للنزاهة في مسار العمل الخاص بضمان مكافحة التدليس، كما تُشجّع هذه الاستعراضات، بينما يواصل البرنامج تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر في المراحل المبكرة لأساليب العمل والعمليات.